

على العامل
الحق

يشكل سلسلة الوصية فيما سيجي وهو قوله وانما في الاقل وصية لهم وتصح
لانهم الاحابث اذ على توكيد الوجوب على القائل يتوهم يكون
الوصية لها الفناء وهو غير جائز فتدبر **قوله** والحل على النزاع مطوف
على قوله حكم فيها **قوله** كان ينبغي ان يورث حكم القاضى في الصورة الاولى
شبهة هذا القول بل ان حق لفظ حكم القاضى هو المقطوع
ثانياً والمقول هو المقطوع اولاً ولم يلحق بقطعه حكم القام حتى يورث
شبهة يقطع بها القصاص **قوله** فيكون المدعى في حكم المكوه للقاضى و
هذا الجواب ايضا قد لا يمتنع على السهول الخلو فلا بد منقوض بما ينافى
من ان اذا كانت الشهادة على الغير فقتل به ثم جاء به جناية الورثة يرمى بقتل
الولى الوية او الشهود فان لو كان وجوب القصاص مشروعا في مثل هذا
الموضع لكان المتوجب على المدعى القصاص دون الضمان **قوله** بل هو واجب
القصاص اى قصاص البدن على الولى فقطع به القائل **باب الشهادة**
في القتل واعتبار حاله **قوله** بسبب تعلق حق المورث فيكون
الخلاف بالنظر الى هذا الانقسام **قوله** وذكر ان النار سهو بادئ المثلثة
والنار على وزج الفلسف الانقسام **قوله** لان القصاص ملك الفعل على
المحل فكيف ان يقال ان جانيه ان ملك القصاص فيكون يجوز ان يثبت
لميت بملق الاستناد فانه اذا مات من ذلك الجرح يعلم انه ملك القصاص
مع وقت الجرح كما ان الحال في الوية وشبهه الضمك كذا **قوله** فان اضرارها
عقوب القصاص من اى مواضع القصاص وانما رلهم الا استقلا
الحق بالكلية على كسبية **قوله** وما امر القائل ان يتكذب بالشر بانه ما
عفا وانه على حق **قوله** قد بطل بتكذيب الشريك اياه بانه قد عفى وليس له
عليه حتى **قوله** والموت وهو الشريك **قوله** بل اضاف الوجوب الاخره
فان حاصل تصديقه انما عفت والعقب القصاص من القائل ان يقول
قول

قول الشريك ثم عفت استعاضة بغيره فذمة القائل يكون ساقطاً ولا يبق
تكذيب القائل ولا يكون هذا القول منه اقرا اذ ما ذمة القائل على الحق المحرم
حتى يكون كسبية الاقوال بالويرة ويكفي دفعه بان اضرار الجرح لا لشهارة
صحة ما قد تغلب مالا وتصدق للشريك لتحقق اذ حقه ما قد انقلب الا كما ذكر
وهذا عجز الاقوال بان له على ذمة القائل حتى فتدبر **قوله** والطلاق ليس المحل المطبق
ما يدل على اضرار غيره كما لا يحتمل ان يرد معناه وان كان غير مبرور فالحل ما
ضفي المراد منه بحيث لا يردك بنفس اللفظ التبيين ثم المحل كالاسم المشترك الذي لا يلزم
معناه الالفة **قوله** ولا يرد بقتل كبرائه والولى يدعى قتل زهر وكما **قوله**
لان تكون الشهود له وهو الولى **قوله** لان الشفيع مطوف على شهادة الاصول **قوله**
اعلم ان الاصل ان الفرح لو اكتفى بقوله العلم ان العدة التي كفى **قوله** مرتباً على
مرتب مثلاً اذا كان قيمة ثمنه اذ كان غير مرتب وما لم يرتب ما يكون الضمان
في المانية لا اذ ضا به الوالى يكون في المالمية وهو ظاهر **كتاب الولى**
قوله الخلفان بنتح الخاء المعجمة وكسر اللام وبالغاء بمعنى الخول **قوله**
بالوقوف اى بالبيع من جانب الزوج **قوله** ورد هذا اللفظ موقوفاً للموتى ما
يضان الى الصفا في مزاويلهم وافعالهم والمرفوع ما يضاف الى النبي عليه السلام
بلادهم للمسا ليعلم الوؤاه **قوله** دية كحل ذى عصبه في عصبه اى مادام على عصبه
قوله لو جرح جرح اربع ديات فيكونه من الغراب التي يال عنها وهو انه اى
يكونه الجناية باذنه بعضه اعظم من الجناية بانه كسبية وكذا الشفيع العيسى حتى
يجع شفه بغير الشفيع وبالغاء وهو ما يقال له بالغابتر جاع **قوله**
الا اذا تجردت عن المنفعة اى الا ان يكون حاله غير المنفعة قبل الامتلاك كالسيد
التي حلت من منفعة البطش والاذن الشاخصه وصح التي يقال لها بالغابتر
صدقه كالموت **فصل في الشجاعة** **قوله** الشجاعة الشجاعة الشجاعة والامة بملالاف
وتشريدليم والمباغنة بالجم والغذاء والحارصة بالحاء والراء والهادى للمهمل كحل

الموقوف